"النظم"
بين الفكرة والتأصيل

الدكتورة هدى محمد صالح الحديثي

أستاذ مساعد/ كلية الآداب
قسم اللغة العربية/ جامعة بغداد

كثيرًا ما يتردد القول في الأوساط البلاغة والنقدية بمرجعية فكرة النظم إلى القاضي عبد الجبار الأسدي (ت ٤١٥هـ) المعتزلي المذهب؛ فمن أوائل من أشار إلى ذلك الدكتور شوقي ضيف في قوله:" ان عبد الجبار يودع بين أيدينا الآن مفاتيح النظم الذي استمد عبد القاهر من توقيعه عليها كتابه دلائل الإعجاز "[١].

كما أشار الدكتور فتحي أحمد عامر إلى مثل ذلك حين فصّل القول بنشأة نظرية النظم جاعلاً سبق التحديد فيها إلى القاضي عبد الجبار حيث يقول: " أنه أول من حدّ فكرة النظم تحديدًا علميًا فسبق بهذا عبد القاهر الجرجاني "[٢] مرجعًا فضل بسط هذا التحديد وشرحه إلى عبد القاهر الذي مثّل له في كتابه دلائل الإعجاز[٣].

وعدّ الدكتور محمد كاظم البكّاء كلام القاضي عبد الجبار – الذي كان أكبر أعلام المعتزلة في عصره – أكثر وضوحًا في تفسير النظم الذي بنى عليه رأيه في إعجاز القرآن[٤].

أما الدكتور حمادي صمّود فقد رأى أن القاضي عبد الجبار خلّص المصطلح من الملابسات التي حفّت به في استعمال الجبّائي[٥]

---

(١)البلاغة تطور وتاريخ، ص١١٧.
(٢) بلاغة القرآن بين الفن والتاريخ، ص١٣٧.
(٣) ينظر: المصدر السابق.
(٤) ينظر المنهج النحوي عند عبد القاهر الجرجاني، ص٣٠٩.
(٥) الجبّائي: أبو هاشم (ت ٣١٣هـ) أستاذ القاضي عبد الجبار الأسدي وقد عرف بالقول في عودة الفصاحة إلى اللفظة المفردة.

وبعض استعمالات الباقلاني وكرّسه للدلالة على طرق التركيب اللغوي وكيفية ضم أفراد الكلمات[٦].

تلك أبرز الأقوال؛ ولعلّ غيرهم من الباحثين كثيرًا ممن رأى مثل هذا الرأي؛ ولكن ندع النصوص الواردة عن القاضي عبد الجبّار وعبد القاهر الجرجاني حكمًا فصلاً فيما صحّ منها أو بطل؛ وإن كنا ملزمين بتقديم القول في أن فكرة النظم نضجت واستوت نظرية لها أسسها العلمية المستندة إلى الحجج والبراهين المستمدة من ذات النص القرآني وخصائصه الإعجازية قد كانت من بدع عبد القاهر الجرجاني – جاعلاً من " النظم " مصطلحًا خاصًا بالنص القرآني بعد أن كان التعبير عنه عائمًا لم يتجاوز البحث اللغوي في بلاغة مفردات القرآن والإشارة إلى خصائصه الإعجازية بالشكل الذي لم يتجاوز حدود وصفه بالسمو على سائر أنواع الكلام وبلاغته في نظمه المعجز دون تفصيل القول بمواطن الإعجاز وأسراره البلاغية؛ فهو لم ينكر على بيئة المتكلمين فضل أعلامها في التحدث عن بلاغة القرآن وإعجازه ولعله اعترف بفضل سابقيه في وضع النظم موضع البحث والدراسة واعتماده مقياسًا في إظهار إعجاز القرآن وإن هم لم يصرِّحوا بذلك على حد قول عبد القاهر " ليس من أحد تحركه لأن يقول في أمر " النظم " شيئًا إلاّ وجدته قد اعترف بها أو ببعضها

(٦) التفكير البلاغية عند العرب، ص٤٩٣.

ووافق فيها دري ذلك أم لم يدر...ويكفيك أنهم قد كشفوا عن وجه ما أردناه حيث ذكروا فساد النظم...وإذ قد عرفت ذلك فاعمد إلى ما تواصفوه بالحسن وتشاهدوا له بالفضل ثم جعلوه كذلك من أجل النظم خصوصًا دون غيره مما يستحسن له الشعر وغير الشعر من معنى لطيف أو حكمة أو أدب "[٧] مشيرًا بقوله هذا إلى أنهم كانوا يدركون معنى النظم ومتى يكون حسنًا مقبولاً ومتى يكون فاسدًا مرفوضًا على وفق مزايا كلامية تعارفوا عليها من كلام العرب.

ولعلّ من الجدير بالذكر أن النظم الذي يتواصفونه بالحسن والفساد في إشارة عبد القاهر هذه – على ما يبدو – أنهم كانوا يعنون به الجنس الأدبي أو الشكل الأدبي كالخطابة والشعر، وهذا هو الغالب في موقف البلاغيين الذين طالما بحثوا عن جودة الكلام بصرف النظر عن كونه شعرًا أو نثرًا؛ وليس " النظم " الذي عني به عبد القاهر سر الإعجاز القرآني الذي لا يكون إلاّ نظمًا حسنًا عالي الجودة ومن المحال أن يدخله الفساد؛ ولعل ما في قول الباقلاني بعض من المعنى الذي ذكره عبدالقاهر ودللنا عليه ليجعل منه مقياسًا لخصوصية النظم القرآني بالمقارنة مع سواه من النصوص حين يقول: " إن نظم القرآن على تصرف وجوهه وتباين مذاهبه خارج عن المعهود من نظام جميع كلامهم ومباين للمألوف من ترتيب

(٧) دلائل الإعجاز، ص٨٣، ٨٤، ٨٥.

خطابهم وله أسلوب يختص به ويتميز في تصرفه عن أساليب الكلام المعتاد وذلك أن الطرق التي يتقيد بها الكلام البديع المنظوم تنقسم إلى أعاريض الشعر على اختلاف أنواعه ثم إلى أنواع الكلام الموزون غير المقفَّى ثم إلى أصناف الكلام المسجّع المعدّل ثم إلى معدّل موزون غير مسجّع ثم إلى بديع...وقد علمنا أن القرآن خارج عن هذه الوجوه ومباين لهذه الطرق "[٨]؛ ممّا يتأكد أَنهم عنوا بالنظم الطريقةَ المتبعة في إنشاء الجنس الأدبي وإعطائه شكله الذي يتميز به الشعر عن النثر – أيضًا – على وفق ما جاءت عليه العرب في أساليب الكلام؛ وإلى خروج القرآن عن تلك الطرق أشار القاضي عبد الجبار بقوله: " جعلنا الطريقة الخارجة عن العادة في النظم مؤكدة لكونه معجزًا إذا كان له رتبة عظيمة في الفصاحة "[٩] فهو سر إعجازه... .

والنظم الذي عنوا به الجنس الأدبي يكون – إذن – مرادفًا لفنون الشعر والنثر، وقد اهتم البلاغيون بطرائق أداء المعنى أكثر من اهتمامهم بالمعنى نفسه الذي كان من عمل النقّاد اللغويين؛ ومن ذلك المنطلق كانت البلاغة – علمًا بكيفيات التعبير التي يتحقق للقول فيها أكبر قدر ممكن من الفعالية والتأثير فكانت غايتهم تلك سبيلاً لقياس بلاغة النص الأدبي إذا علمنا أن البلاغة متصلة بما " له

(٨) إعجاز القرآن، ص٣٥.
(٩) المغني في أبواب العدل والتوحيد، ٢٢٥/١٦.

اختصاص بعلم أحوال الشعراء والبلغاء ومراتبهم وبعلم الأدب جملة "[١٠] وبالنظر إلى أن البلاغة ملكة ذوقية وأداة في الوقت نفسه لا تنفك منطلقاتها وأسسها عن رصد الأسس المتحكمة في إنشاء النص الأدبي والضوابط التي تضفي عليه نوعيته وأدبيته فيمتاز عن سواه ويتبين فضله على غيره... .

فأين مقصدهم في النظم من مقصد عبد القاهر الذي حدّد النظم وجعله مصطلحًا مقرونًا بـ (معاني النحو) ليجعل منه مقصدًا بلاغيًا تتفاعل فيه البنى النحوية لأداء الدلالة متضمنًا معاني الإعجاز التي تضمنها النص القرآن. وعود على بدء نضع أمام أعيننا نص قول القاضي عبد الجبار الأسدي الذي كان مدعاة لما زعموا ونسبوا إليه في وضع جذور نظرية النظم؛ حيث جاء فيه: " اعلم أن الفصاحة لا تظهر في إفراد الكلام وإنما تظهر بالضم على طريقة مخصوصة ولا بد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه وقد تكون بالموقع وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع لأنه أما أن تعتبر فيه الكلمة أو حركاتها أو موقعها ولا بد من هذا الاعتبار في كل كلمة ثم لا بد من اعتبار مثله في الكلمات إذا انضم بعضها إلى بعض لأنه قد يكون لها عند الانضمام صفة وكذلك لكيفية

(١٠) دلائل الإعجاز/ ص٥٧٥.

إعرابها وحركاتها وموقعها فعلى هذا الوجه الذي ذكرناه إنما تظهر مزية الفصاحة بهذه الوجوه دون ما عداها. فإن قال: فقد قلتم في أن جملة ما يدخل في الفصاحة حسن المعنى فهلا اعتبرتموه ؟ قيل له: ان المعاني وان كان لا بد منها فلا تظهر فيها المزية وان كانت تظهر في الكلام لأجلها ولذلك نجد المعبرين عن المعنى الواحد يكون أحدهما أفصح من الآخر والمعنى متفق وقد يكون أحد المعنيين أحسن وأرفع والمعبر عنه في الفصاحة أدون فهو مما لا بد من اعتباره وان كانت المزية تظهر بغيره على أنّا نعلم: ان المعاني لا يقع فيها تزايد فإذن يجب أن يكون الذي يعتبر التزايد عند الألفاظ التي يعبر بها عنها على ما ذكرناه فإذا صحّت هذه الجملة فالذي تظهر المزية ليس إلاّ الإبدال الذي تختص به الكلمات أو التقدم والتأخر الذي يختص الموقع أو الحركات التي تختص الإعراب فبذلك تقع المباينة ولا بد في الكلامين اللذين أحدهما أفصح من الآخر أن يكون إنما زاد عليه بكل ذلك أو ببعضه ولا يمتنع في اللفظة الواحدة أن تكون إذا استعملت في معنى تكون أفصح منها إذا استعملت في غيره وكذلك فيها إذا تغيرت حركاتها وكذلك القول في جملة من الكلام فيكون هذا الباب داخلاً فيما ذكرناه من موقع الكلام لأن موقعه قد يظهر بتغير المعنى وقد يظهر بتغير الموضع وبالتقديم والتأخير فليس لأحد أن يعترض بذلك ما ذكرناه يصح أن يتساوى حال لغتين في

العبارة الواحدة وتختلف كيفية استعمالها فيهما لما ذكرناه من الوجوه فأما حسن النظم وعذوبة القول فما يزيد الكلام حسناً على السمع إلا أنه يوجد فضلاً في الفصاحة لأن الذي تتبين به المزية في ذلك يحصل فيه وفي حكايته على سواء..."[١١].

الفصاحة مصطلح معتزلي يقابل المصطلح الأشعري " النظم "؛ والقول " بالضم على طريقة مخصوصة..يقابل في ظاهره إحدى معاني النظم التي ذكرها عبد القاهر ذلك المعنى هو (التعليق) في قوله: " ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض "[١٢] وهذا هو القاسم المشترك بينهما؛ أما إذا أنعمنا النظر في محتوى النص الذي تضمن القول بفصاحة الكلام عند القاضي عبد الجبار وتتبعنا أسسها في أقوال عبد القاهر الجرجاني فسيتضح لنا مفارقات تحتم علينا القول بخلاف ما نسب إلى القاضي عبد الجبار، فإذا ما بدأنا بتحليل النص وجدنا " الضم على طريقة مخصوصة " يرتكز على ثلاثة أسس هي: المواضعة والإعراب والموقع ولا رابع لها؛ وإذا سلّمنا بالحقيقة القائمة على اعتبار "النظم" مصطلحًا خاصًا بجنس النص القرآن فهل تحقق تلك الأسس الثلاثة مزايا الإعجاز في النص القرآني ؟! فأمّا المواضعة فهي ممّا لا يتحقق فيها الإعجاز لأن الألفاظ مفردة غير قادرة على محاكاة

(١١) المغني في أبواب العدل والتوحيد ١٩٩/١٦.
(١٢) دلائل الإعجاز، ص٤.

الفكر لأن " طريق معرفتها التوقيف والتقدم بالتعريف "[١٣] فلا يقوم نظم حروفها على رسم من العقل حتى تنشأ بينها علاقات في السياق الذي يحتويها وهذه العلاقات هي التي تصبح قادرة على تلك المحاكاة؛ ثم ان العلم بالألفاظ علم مشترك لذا فإن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد"[١٤].

من هنا امتنع وقوع الإعجاز فيها بالمواضعة وذلك أن اللغة التي تجدد وصفها بالقرآن لم يكن الإعجاز فيها في " الكلم المفردة لأن تقدير كونه فيها يؤدي إلى المحال وهو أن تكون الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة قد حدث في مذاقه حروفها وأصدائها أوصاف لم تكن لتكون تلك الأوصاف فيها قبل نزول القرآن وقد تكون قد اختصت في أنفسها بهيئات وصفات يسمعها السامعون عليها إذا كانت متلوة في القرآن لا يجدون لها تلك الهيئات والصفات خارج القرآن ولا يجوز أن تكون في معاني الكلم المفردة التي هي لها بوضع اللغة..."[١٥].

وأما وقوع الإعجاز بالإعراب والموقع فإنه " لا يجوز إذا عُدّت الوجوه التي تظهر بها المزية أن يعد فيها الإعراب وذلك أنه

(١٣) دلائل الإعجاز، ص٢٦٧.
(١٤) دلائل الإعجاز، ص٥٣٩.
(١٥) دلائل الإعجاز، ص٣٨٦-٣٨٧.

مشترك بين العرب كلهم وليس هو مما يستنبط بالفكر ويستعان عليه بالروية "[١٦]؛ من هنا امتنع أن " يكون هذا الوصف في ترتيب الحركات والسكنات حتى كأنهم تحدوا إلى أن يأتوا بكلام تكون كلماته على تواليه في زنة كلمات القرآن وحتى كأن الذي بان به القرآن من الوصف في سبيل بينونة بحور الشعر بعضها من بعض..."[١٧]. ولعلّ فيما أوردناه من نصوص عبد القاهر الجرجاني أدلة تكفي لتراجع الأسس الثلاثة التي وضعها القاضي عبدالجبار أساسًا في فصاحة الكلام إذا أخذنا بنظر الاعتبار اشتراكهما في مفهوم الضم على طريقة مخصوصة. فلم تتحقق معاني الإعجاز في تلك الأسس؛ فضلاً عن ذلك نجد القاضي عبد الجبار لا يغفل عنايته باللفظة المفردة وحسن اختيارها وشروط فصاحتها وتلك من مبادئ المعتزلة – فاللفظة المفردة هي التي تحدد قيمة الكل الناتج من تعلق الكلمات بعضها ببعض جاعلاً من ماهيتها وما يعتريها من تغيير في الموقع الذي قد يحدث تغيرًا في المعنى أو لا يحدث أو بتغيير الموضع في التقديم والتأخير أساسًا في فصاحة الكلام ومقياسًا في تباين لغتين للعبارة الواحدة مشيرًا إلى النظام النحوي الذي تتضافر فيه الوظائف النحوية من إعراب وتغيير في الموقع والحركات المؤدي إلى فصاحة الكلام جملة؛ فهو يتردد بين اللفظية أو التركيبية وهذا بتأثير تفسيراته التي

(١٦) دلائل الإعجاز، ص٣٩٥.
(١٧) دلائل الإعجاز، ص٣٨٧.

لم تتخلص من الغيبيات المتأثرة بمعتقده الديني فهو يضع إلى جانب قوله بالضم عنايته باللفظة المفردة بجعلها أساسًا في تفاضل الأدباء في الفصاحة فإذا شاء الأديب سبق غيره عليه " أن يعلم إفراد الكلمات وكيفية ضمها وتركيبها ومواقعها فبحسب هذه العلوم والتفاضل فيها يتفاضل ما يصح منهم من رتب الكلام الفصيح "[١٨] جاعلاً حسن المعنى رهنًا بحسن اللفظ وجزالته فلا " يكون الكلام فصيحًا إلاّ بحسن معناه وموقعه واستقامته كما لا يكون فصيحًا إلا بجزالة لفظه "[١٩].

ولعلّه لم يصب في حكمه على فصاحة اللفظة مفردة وذلك لأن " الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة ولا من حيث هي كلم مفردة وأن الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها وما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ "[٢٠] أي أن الألفاظ لا تؤخذ دوالاً لذاتها بل بوصفها دوالاً بما ترتبط به من جيرانها[٢١] لأنها بذلك تقع في " نظام متماسك تأخذ فيه الألفاظ برقاب بعض فلا تظهر قيمة اللفظة الواحدة إلاّ بحضور الألفاظ الأخرى على التوالي "[٢٢]؛ يدلنا على ذلك تعليق عبد القاهر على الآية الكريمة: ﴿ وَقِيلَ يَا

(١٨) المغني في أبواب العدل والتوحيد ٢٠٨/١٦.
(١٩) المغني في أبواب العدل والتوحيد ٣٥٧/١٦.
(٢٠) دلائل الإعجاز، ص٤٦.
(٢١) اللغة بين العقل والمغامرة. د. مصطفى مندور، ص٩٧.
(٢٢) الإبلاغية فرع من الألسنية تنتمي إلى علم أساليب اللغة. د. عفيف دمشقية، مج الفكر العربي، ع٨-٩ لسنة ١٩٧٩م، ص٢٠٥.

أَرْضُ ابْلَعِي مَاءكِ وَيَا سَمَاء أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاء وَقُضِيَ الأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْداً لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾[٢٣] قائلاً: " إنك لم تجد ما وجدت من المزية الظاهرة والفضيلة الباهرة إلاّ لأمر يرجع إلى ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض وان لم يعرض لها الحسن والشرف إلاّ من حيث لاقت الأولى بالثانية والثالثة بالرابعة وهكذا إلى أن تستقر بها إلى آخرها وأن الفضل نتاج ما بينها وحصل من مجموعها. وإن شككت فتأمل هل ترى لفظة منها بحيث لو أخذت من بين أخواتها وأفردت لأدّت في الفصاحة ما تؤديه وهي في مكانها من الآية ؟ قل: ﴿ ابْلَعِي ﴾ واعتبرها من غير أن تنظر إلى ما قبلها وما بعدها وكذلك فاعتبر سائر ما يليها ؟ "[٢٤].

وفي قوله هذا دليل واضح على موقفه من إلغاء قاعدية الكلمة المفردة وفضيلتها حتى يضمها تأليف ويحكمها سياق؛ فلو كانت الفصاحة سمة في ذات الكلمة المفردة لما كانت " تروقك وتؤنسك في موضع ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر..."[٢٥] كما يقول عبد القاهر وإلاّ لكانت كل لفظة " أما أن تحسن ابدأ أو لا تحسن أبدًا "[٢٦] مناقضًا قول القاضي عبد الجبار: " ولا يمتنع في اللفظة الواحدة أن تكون إذا استعملت في معنى تكون أفصح

(٢٣) سورة هود، الآية (٤٤).
(٢٤) دلائل الإعجاز، ص٤٥.
(٢٥) دلائل الإعجاز، ص٤٦.
(٢٦) دلائل الإعجاز، ص٤٨.

منها إذا استعملت في غيره "[٢٧]. إذن بهذه الأدلة تنتفي سمة الفصاحة عن اللفظة المفردة التي جعلها القاضي عبد الجبار أساسًا في فصاحة الكلام سائرًا على خطى أصحابه غير متمكن من انتزاع سيطرة معتقده على تفكيره.

وممّا سبق يتضح أن النص الوارد في " الضم على طريقة مخصوصة " للقاضي عبد الجبار قد أعاننا في كشف اللبس عن الحقيقة التي طالما أكدها الباحثون من أن فكرة النظم تعود في جذورها إلى القاضي عبد الجبار وليس لعبد القاهر إلاّ جمع شتاتها؛ ولعلّ في قولهم هذا غمطًا لما لعبد القاهر من خصوصية وتفرد في جعل " النظم " مصطلحًا خاصًا بالجنس أو النص القرآني جاعلاً من العلاقات البنائية التي أطلق عليها تسمية " معاني النحو " أساسًا في استكناه وجوه الإعجاز من حيث أن حد الإعجاز مأخوذ من النص القرآني؛ وبما أن معاني الإعجاز موجودة فيه كما يوجد في كل محدود معاني حدّه فقد مثَّلت تلك العلاقات عدولاً عن تواضع البشر وتخصص الإعجاز حتى جاء " النظم " دالاً يجلِّي مدلولاً عقليًا يكمن فيه الإعجاز الذي هو خاصة لا تحتذى ولا تتكرر لأن " المعوَّل في دليل الإعجاز على " النظم " ومعلوم أن ليس الدليل في المجيء بنظم لم يوجد من قبل فقط – بل في

([٢٧]) المغني ١٩٩/١٦.

ذلك مضمومًا إلى أن يبين ذلك النظم من سائر ما عرف ويعرف من ضروب النظم "[٢٨].

إذن لم يتمكن القاضي عبد الجبار من تحقيق السبق الاصطلاحي " للنظم " ولكنه تمكن من رسم طرق التركيب اللغوي وكيفية ضم إفراد الكلمات وما يترتب على ضمها من وجوه تتعدد بتعدد الطرق المتبعة في تأليف الجملة من الكلام؛ إذن مفهوم النظم أو النظم عند القاضي عبد الجبار يتحدد في دلالته على التأليف – أي تأليف الجملة – وما توجبه صحة تأليفها وقبولها من شروط في فصاحة الكلمة وحسن ترتيبها بحيث يحسن معناه بموجب ذلك. ولو أنعمنا النظر فيما كتبه السابقون من نحاة وبلاغيين في حسن الكلام وتأليفه لا نجد عند القاضي عبد الجبار ما يمكن أن يقال انه من بدعه إنما هو سائر مسار السابقين وخير مثال على ذلك ما تضمنه كتاب سيبويه من دراسة في بناء الكلمة وبناء الجملة وتطرقه إلى تغيرات لا تبتعد كثيرًا عمَّا وجد عند البلاغيين من إشارات تتعلق بجمالية العبارة حيث يمثل كتاب سيبويه من وجهة نظر أغلب الباحثين دليلاً على أنه لم يترك ظاهرة من ظواهر التعبير إلاّ أتقنها علمًا وتحليلاً[٢٩].

([٢٨]) دلائل الإعجاز، ص٥٩٦.

([٢٩]) ينظر: أثر النحاة في البحث البلاغي – د. عبد القادر حسنين/ عرض المؤلف بالتفصيل إلى النحاة والبلاغيين الذين عنوا بتأليف الجملة وما فيها من أوجه بلاغية أحيانًا؛ وان كان المؤلف قد غالى قليلاً في تقريب بعض النحويين وجعلهم في حيز البلاغيين فهم لم يخرجوا في أغلب الأحيان عن الأحكام الانطباعية على بعض أساليب الكلام لا على غرار ما وجد مفصلاً عند من اجتهد وتخصص في البحث البلاغي... .

وفرق كثير من أن يشير " النظم " إلى معنى التأليف وهذا ما عني به من قوله بفصاحة الكلام بالضم على طريقة مخصوصة – وبين أن يكون " النظم " مصطلحًا له الأسس التي خصّص لبنائها وإيضاحها وإسنادها بالأدلة من ذات النص القرآن – كتاب دلائل الإعجاز – فضلاً عن محتوى نص القاضي عبد الجبار في فصاحة الكلام وكيفية إثبات مخالفة الأسس التي جاء بها لما جاء به عبد القاهر في أسس في " النظم " بدءً من اللفظة المفردة وانتهاءً بجملة القول التي كان النص القرآن أسمى نموذج لها...حتى نخلص إلى أن خصائص الإعجاز لم تحقق في الأسس التي وضعها القاضي عبد الجبار لتكون مرتكزًا في فصاحة الكلام بالضم على طريقة مخصوصة إنما هي لم تتجاوز حدود التأليف وكيفية ترتيب الكلمات وصولاً إلى جودة العبارة، تلك الحدود التي سُبق بها القاضي عبد الجبار... .

إذن لن نبالغ إذا قلنا أن مصطلح " النظم " تأسّس وتحدّد على يد عبدالقاهر وذلك لأنه أبان عن أسرار إعجاز القرآن باعتماده معاني النحو[٣٠] وأحكامه وفروقه ووجوهه والعمل بقوانينه وأصوله التي لا تظهر في إفراد الكلمات إنما في ضم بعضها إلى بعض – أساسًا في جعل النظم مقصدًا بلاغيًا تتحقق فيه خصائص الإعجاز متخذًا من كلام العرب شعرهم ونثرهم وسيلة في إثبات تلك الأسس؛ أما من سبق عبد

(٣٠) ينظر دلائل الإعجاز، ص٨١، ٨٧، ٣٦٣، ٤٥٤ وغيرها من الصفحات التي أكد فيها على أن النظم هو توخي معاني النحو.

القاهر بذكر النظم فقد اكتفوا بالإشارة إلى أنه سر إعجاز القرآن دون الكشف عن أسباب ذلك الإعجاز وماهية نظمه، ولعلّ أغلبهم كان قد بحث في الخصائص اللغوية للمفردات في النص القرآني جاعلين من الفصاحة وصفًا للفظ من حيث هو لفظ ونطق لسان؛ وان كان القاضي عبد الجبار قد جاوزهم قليلاً إلى الحديث في ضم الكلمات بعضها إلى بعض وجعل ذلك من فصاحة الكلام إلاّ أنه لم يتخلص من نزعته اللفظية فضلاً عن إشارته إلى إعجاز القرآن بنظمه دون الكشف عن خصائص ذلك الإعجاز والطريقة التي كان بها معجزًا على خلاف ما وجدنا عن عبد القاهر، وهذا ما جعل عبد القاهر يشير إليه بقوله: "... وجملة الأمر ثم لم تر القوم تفكروا في شيء مما شرحناه بحال ولا أخطروه لهم ببال بان وظهر أنهم لم يأتوا الأمر من بابه، ولم يطلبوه من معدنه ولم يسلكوا إليه طريقة وأنهم لم يزيدوا على أن أوهموا أنفسهم وهمًا كاذبًا أنهم قد أبانوا الوجه الذي به كان القرآن معجزًا والوصف الذي له بان من كلام المخلوقين من غير أن يكونوا قد قالوا فيه قولاً يشفي من شاك غليلاً ويكون على علم دليلاً وإلى معرفة ما قصدوا إليه سبيلاً"[٣١].

وأخيرًا وليس آخرًا نود أن نشير إلى أننا اعتمدنا في هذا البحث القراءة النصيّة لكل من القاضي عبد الجبار الأسدي وعبد القاهر الجرجاني وبالتحديد ما جاء عنهما في القول بالضم على طريقة مخصوصة عند القاضي عبد الجبار، والتعليق فيما بين الكلم عند عبد

(٣١) دلائل الإعجاز، ص٤٦٧-٤٦٨.

القاهر دون الخوض بشكل متسع في نصوص أخرى ندلّل بها على تفرد عبد القاهر الجرجاني في صياغة مصطلح " النظم " وإنما اكتفينا فيما قدّمنا لنؤكد أن حقيقة النظم عند القاضي عبد الجبار هي غيرها عند عبدالقاهر، فهي لم تعنى في مفهومه أكثر من التأليف وسبل صياغة العبارة وجودتها، لتكون بذلك فكرة النظم نظرية قائمة بأسسها من بدع عبد القاهر الجرجاني الغاية منها الكشف عن أسرار إعجاز القرآن بنظمه وجعل اللغة جهدًا فكريًا بثوب جمالي... .

المصـــادر

القرآن الكريم.

الإبلاغية فرع من الألسنية ينتمي إلى علـــم أســـاليب اللغـــة – د.عفيـــف دمشقية – مج الفكر العربي ع٨-٩ لسنة ١٩٧٩م.

أثر النحاة في البحث البلاغي. د. عبد القادر حسين – دار نهضـــة مصـــر للطبع والنشر – القاهرة ١٩٧٠م.

إعجاز القرآن – أبو بكر الباقلاني (ت ٣٧٢هـ) تحق أحمـــد صـــقر. دار المعارف- مصر.

التفكير البلاغي عند العرب – أسسه وتطوره إلى القرن السادس الهجري. مشروع قراءة – د. حمادي صمّود – منشـــورات الجامعـــة التونســـية – المطبعة الرسمية ١٩٨١م.

دلائل الإعجاز. عبد القاهر الجرجاني – قرأه وعلّق عليه محمود ومحمـــد شاكر، ط٢/١٩٨٩م- مطبعة المدني – المؤسســـة الســـعودية بمصـــر – مكتبة الخانجي للنشر بالقاهرة.

اللغة بين العقل والمغامرة. د. مصطفى مندور. مطبعة أطلس – القاهرة- ١٩٧٤م- دار المعارف بالإسكندرية.

المغني في أبواب العدل والتوحيد – ج١٦- تحق أمين الخولي – القاضي عبدالجبار الأسدي، ط١ مصر ١٩٦٠م.

المنهج النحوي عند عبد القاهر الجرجاني – د. محمـــد كـــاظم البكـــاء – رسالة دكتوراه مطبوعة على الآلة الكاتبة – كلية الآداب جامعـــة بغـــداد ١٩٨١م.